

تسريح العمال في الأردن

"بين الواقع ولغة الأرقام المعلنة"



شباط 2010

عمان - الأردن

تسريح العمال في الأردن

"بين الواقع ولغة الأرقام المعلنة"

إعداد

المرصد العمالي الأردني

أيلين يوسف

أحمد عوض

مركز الفينيقي للدراسات الاقتصادية المعلوماتية

عمان، الأردن

شباط 2010

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، مؤسسة بحثية علمية مستقلة، تأسست في عمان عام (2003). يسعى المركز إلى إعداد الدراسات والأبحاث التي تتناول مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن في إطار محيطه العربي والإقليمي والدولي. ويعمل كذلك على إجراء استطلاعات الرأي العام بهدف التعرف على الموقف الحقيقي لمختلف فئات المجتمع الأردني من مختلف القضايا التي تمس حياته اليومية من تشريعات وسياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية. ويعمل المركز أيضاً على تقديم الخدمات والاستشارات الإحصائية والمنهجية للباحثين والدارسين ومراكز البحوث والدراسات. إلى جانب تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل بهدف فتح حوار حر يتناول مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والموضوعات العلمية ذات العلاقة باهتمامات المركز.

Phenix Center for Economic and Informatics Studies

Phenix Center for Economic and Informatics Studies, is an independent scientific research institution, was founded in Amman in (2003). The Center seeks to prepare studies and researches on various areas of economic, social and political development in Jordan, in the framework of the Arabic, regional and international levels. Works as well as to conduct public opinion polls in order to identify the real positions of the Jordanian society towards various issues that affecting the daily lives such as legislation, economic policies, social and political issues. The Center also provides researchers, scholars and research centers with statistical and methodological consultancy services. Also, organizing conferences, seminars and workshops in order to open free dialogue deals with the various areas of economic, social, political and scientific topics relevant to the concerns of the Center.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم	8
الإطار الرقمي:	10
العاملون الأردنيون في الخارج:	13
ميررات تسريح العمال:	14
توقعات متفاوتة لعام 2010	15
التوصيات:	17

تقديم

تواجه الحركة العمالية الأردنية تحد جديد إلى جانب التحديات الأخرى التي تواجهها، وتمثل في عمليات تسريح العمال. حيث شهد سوق العمل الأردني عمليات تسريح للعاملين قامت وما زالت تقوم بها عشرات الشركات بشكل قانوني وغير قانوني.

وقد حاولنا في خلال هذا التقرير إلقاء الضوء على قضية تسريح العمال من أعمارهم من خلال رصد الإطار الرقمي والإحصائي لأعداد العمال المسرحين داخليا وخارجيا، والمررات التي تسوقها الشركات للاستفادة من نص المادة 31 من قانون العمل، بالإضافة إلى بعض التصورات المستقبلية لعمليات التسريح خلال ما تبقى من العام الحالي 2010، إلى جانب تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في الحد من تسريح العمال والتخفيف من آثار عمليات تسريحهم.

الإطار الرقمي:

قراءتان يمكن الاعتماد عليهما في قضية تسريح العمال الأردنيين، الأولى "إحصائية رقمية" تخص الأعداد المسجلة لدى وزارة العمل. والثانية قراءة اجتماعية اقتصادية، بعيدا عن لغة الأرقام، تتمثل بآليات التسريح وطرائقه، لأن العديد من المؤسسات أغلقت أبوابها وسرحت عمالها بعيدا عن وزارة العمل وأخرى فاضت عمالها على التسريح على طريقة ما "بين نارين" فلما أن يقبل العامل بتسوية أو بتعويض الفصل التعسفي وغالبا ما تكون قيمة التسوية أعلى من الحد المنصوص عليه في تعويض الفصل التعسفي كما يقره قانون العمل، وهنا تظهر التسوية في صورة استقالة طوعية وليست فصلا تعسفيا مسجلا في دائرة الأرقام.

القراءة الإحصائية الرقمية تقول بأن نصوص المادة 31 من قانون العمل الأردني رقم 8 لعام 1996 وتعديلاته مكنت المؤسسات والمصانع من تسريح ما يقارب 3750 عامل أردني خلال عام 2009 إلى جانب ما يقارب 6900 عامل أجنبي. فقد تقدمت 32 شركة إلى وزارة العمل بطلبات خلال العام الفائت 2009 لتسريح العديد من العاملين الأردنيين لديها استنادا إلى المادة 31 من قانون العمل الأردني رقم 8 لعام 1996 وتعديلاته. وتم الموافقة على 29 طلب منها تم بموجبه الاستغناء عن 1052 عاملاً.

إلى جانب ذلك، تم الاستغناء عن خدمات ما يقارب 2250 عاملاً أردنياً خارج إطار الموافقات التي تقدمت الشركات الـ 29، غالبتهم يعملون في قطاع الغزل والنسيج والمناطق الصناعية المؤهلة. كذلك تم الاستغناء عن خدمات ما يقارب 6900 عامل آخرين من العمالة الوافدة (المهاجرة) غالبتهم من الجنسيين الهندية والبنغالية.

بالإضافة إلى ذلك، هنالك مئات العاملين الذين تم تسريحهم من أعمالهم دون الرجوع إلى وزارة العمل، فجزء منهم تم تخييرهم بين تعويض الفصل التعسفي الذي يقرره قانون العمل بمبلغ يتراوح ما بين 3 إلى 6 شهور، أو استقالة طوعية مقابل تسوية بتعويض يزيد عن حقوق العامل المفصول تعسفياً حسب نصوص قانون العمل، مثل دفع تعويض المفصولين براتب ستة أشهر أو سنة أو سنتين وغيرها من التعويضات، ومن هذه الشركات من أجمرت العاملين على ترك العمل لأسباب متنوعة.

وخلال الشهرين الأولين من العام الجاري 2010 تم تسريح 59 عاملاً جراء موافقة وزارة العمل على طلب واحد من طلبات الشركات الخمسة التي تقدمت إليها لتسريح العمال. إلى جانب قيام وزارة الزراعة بتسريح 256 عامل من عمال المياومة العاملين لديها، وما زال هذا الموضوع قيد التفاوض بين اللجنة النقابية لعمال المياومة والحكومة بعد قيام العمال المفصولين بسلسلة من الاعتصامات أمام مجلس الوزراء.

ويعزى السبب وراء تباين الأرقام ما بين وزارة العمل والأرقام الحقيقية للعمال المسرحين من أعمالهم إلى أن العديد من المؤسسات أغلقت نهائياً وسرحت عمالها دون تقديم طلبات إلى وزارة العمل، خصوصاً في المناطق الصناعية المؤهلة.

وعلى الرغم من الأعداد الكبيرة التي تسجلها من قبل وزارة العمل والنقابات العمالية الأردنية ووسائل الإعلام الأردنية، فإن المرصد العمالي الأردني يرى أن أعداد الذين فقدوا وظائفهم خلال عام 2009 والشهرين الأولين من عام 2010 يتجاوز هذه الأرقام كثيراً، في ضوء طبيعة وبنية سوق العمل الأردني. إذ أن العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل الغالبية بين المؤسسات الاقتصادية في الأردن، تقوم بتسريح عمالها دون الإعلان عن ذلك، ودون الرجوع إلى وزارة العمل، هذا إضافة إلى أن غالبية العمال في الأردن لا يتواصلون مع النقابات العمالية لأسباب متعددة، وبالتالي لا يبلغونها عن أحوالهم، وبذلك لا تعلم هذه النقابات بوجود عمليات فصل أو تسريح من العمل.

وفي ضوء الأرقام التي تم الحصول عليها، فإن أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بعملية التسريح الجماعي للعمال كان قطاع الغزل والنسيج، إذ تم خلال عام 2009 تسريح 9432 عاملاً من عمال أردنيين ووافدين منهم 2480 عاملاً أردني و 6952 عاملاً وافداً. حيث أغلقت عشرات الشركات العاملة في

المناطق الصناعية المؤهلة. تلا ذلك قطاع العاملين في البناء إذ تم إنهاء خدمات 1150 عاملاً بسبب الظروف المالية المتعثرة التي واجهتها العديد من الشركات العاملة في هذا القطاع بسبب تراجع قطاع الانشاءات والبناء إلى جانب تعثر بعض المصانع الأردنية العاملة في مجال السيراميك بسبب ضعف منافسة المنتج الأردني أمام المنتجات المستوردة الشبيهة والتي أغرقت السوق الأردني بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعار المنتجات الأردنية. وتوزع باقي المسرحين الذين تم رصدهم على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

العاملون الأردنيون في الخارج:

أما بخصوص العاملين الأردنيين في الخارج، فإنه لا يوجد أية تقديرات رسمية أو غير رسمية حول أعداد الذين فقدوا وظائفهم خلال عام 2009 الماضي. إلا أن المعلومات الأولية التي تم رصدها من خلال الاتصال مع العديد من العاملين وبعض ذوي العلاقة في عدد من دول الخليج العربي، أفادت أن هنالك بضع مئات من الأردنيين فقدوا وظائفهم جراء تأثر هذه الدول بالأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي أواخر عام 2008 والعام 2009، غالبيتهم تركزوا في قطاعات الانشاءات والمالية وتكنولوجيا المعلومات، والبعض منهم عاد إلى الأردن وآخر بقي هنالك، وتشير المعلومات المتوفرة أن التخوفات من عمليات تسريح من العمل في هذه الدول ما زالت قائمة. وتشير الأرقام أن

أعداد الأردنيين المقيمين في الخارج تقارب 600 ألف أردني، منهم حوالي 141 ألف يعملون في الدول العربية ويتوزعون كما يأتي: ما يقارب 55 ألف يعملون في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما يقارب 51 ألف يعملون في المملكة العربية السعودية، إلى جانب 19 ألف تقريباً يعملون في دولة الكويت، وما يقارب 9500 أردني يعملون في دولة قطر، ويعمل في الجماهيرية الليبية حوالي 3500 أردني، وكذلك سلطنة عمان التي يعمل فيها ما يقارب 3400 أردني.

مبررات تسريح العمال:

تفيد المعلومات التي تم رصدها أن هنالك سببين أساسيين قادا إلى عمليات التسريح الجماعي للعاملين في الأردن خلال عام 2009 والشهرين الأولين من عام 2010، إذ أن إغلاق الشركات كان السبب الرئيسي في تسريحهم، يليه قيام العديد من الشركات بإعادة الهيكلة لاستفادة من نص المادة 31 من قانون العمل الأردني، والذي يسمح للشركات بإنهاء عقود العمل غير محدودة المدة أو تعليقها كلها أو بعضها إذا واجهت صاحب العمل ظروف اقتصادية أو فنية أو استبدال نظام إنتاج بآخر وهو الذي يطلق عليه بإعادة الهيكلة، أو التوقف نهائياً عن العمل.

ورغم إقرار العديد من النقابيين العماليين والمسؤولين الحكوميين أن الكثير من الشركات تتحايل على القانون في مطالبتها بالإغلاق أو إعادة الهيكلة، إلا أن غالبية الطلبات التي قدمت إلى وزارة العمل في عام 2009 والشهرين الأولين من العام الجاري 2010، تمت الموافقة عليها، إذ تقدمت خلال الفترة المذكورة 37 شركة إلى وزارة العمل بطلبات إعادة هيكلة وإغلاق، وتمت الموافقة على 30 طلب منها بواقع 81 بالمائة من الطلبات.

توقعات متفاوتة لعام 2010

القراءة الأولية لواقع القطاعات الاقتصادية وواقع سوق العمل توشح إلى أن غالبية القطاعات ستراجع فيها عمليات تسريح العمالة بسبب توقعات النمو الإيجابي فيها. إلا أن هنالك قطاعات اقتصادية تواجه صعوبات كبيرة ستؤدي إلى ازدياد عمليات تسريح العمال منها، مثل قطاع البناء والانشاءات، خاصة في ظل تراجع نشاط البناء، وتعثر وتراجع الأداء الإنتاجي للعديد من الشركات العاملة في قطاع إنتاج السيراميك وغيرها بسبب ضعف منافسة المنتج الأردني أمام المنتجات المستوردة الشبيهة والتي أغرقت السوق الأردني بأسعار منخفضة مقارنة مع أسعار المنتجات الأردنية.

أيضا يوجد بعض التخوفات من أن تبقى العديد من القطاعات الاقتصادية فيما تبقى من هذا العام 2010 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية التي

عانت منها خلال عام 2009 الماضي، الأمر الذي سيدفع هذه الشركات إلى تسريح المزيد من العاملين لديها. من جانب آخر هنالك مخاوف من أن تستمر الحكومة في عمليات تسريح العاملين بالمياومة لديها كما حدث مؤخراً مع العاملين بالمياومة في وزارة الزراعة. كذلك هنالك مخاوف من أن تلقي تداعيات خطط الحكومة الرامية إلى تقليص الإنفاق العام للحكومة لهذا العام، إلى تراجع بعض القطاعات الاقتصادية وبالتالي فقدان العديد من العاملين في هذه القطاعات لوظائفهم.



التوصيات:

يوصي التقرير بما يلي:

1. تعديل المادة 25 من قانون العمل الأردني والمتعلقة بالفصل التعسفي، بحيث يتم إلزام الشركات بإرجاع العامل إلى عملة وزيادة قيمة التعويض للعامل حال ثبوت حالة الفصل التعسفي، إذ أن قيمة التعويض في النص الحالي منخفضة ويتراوح بين 3 إلى 6 أشهر فقط.
2. تعديل نص المادة 31 من قانون العمل التي تسمح لصاحب العمل بتسريح العمال؛ بحيث يتم وضع ضوابط مشددة أمام صاحب العمل لتسريح العمال الجماعي.
3. توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لمشتري المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بحيث تشمل التأمين ضد البطالة، وخاصة للعمال الذين يتم تسريحهم من أعمالهم وذلك للتخفيف من الآثار السلبية الاقتصادية التي يتعرضون لها عند وبعد تسريحهم من أعمالهم.
4. بناء قاعدة بيانات للإحصائيات المتعلقة بالعمال المسرحين من وظائفهم، سواء من الشركات التي تقدم طلباتها لوزارة العمل أم تلك التي لا تتقدم بطلبات للوزارة.
5. حماية بعض الصناعات الأردنية من عمليات إغراق السوق بسلع منافسة تهدد وجودها.